

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2007. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. وبعد ذلك يستعرض التقرير تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والبيئية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع **تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية**. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي، ثم التعاون العربي في قطاع السياحة، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي عام 2007 انخفاضاً طفيفاً في ضوء الاضطرابات المالية في الأسواق العالمية والناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي امتدت تداعياتها إلى العديد من دول العالم، حيث بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي معدل 4.9 في المائة، مقارنة بنحو 5 في المائة في عام 2006. وقد تراجعت معدلات النمو في الدول المتقدمة من 3 في المائة في عام 2006 إلى 2.7 في المائة في عام 2007، في حين ارتفعت معدلات النمو بصورة طفيفة في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من 7.8 في المائة إلى 7.9 في المائة. ويلاحظ أن معدلات النمو في الدول النامية لا تزال عالية نسبياً وتقدر بحوالي ثلاثة أضعاف معدلات النمو في الدول المتقدمة، مما يبرز تزايد الدور المحرك الذي تلعبه اقتصادات الدول النامية في نمو الاقتصاد العالمي.

ولقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.9 في المائة في عام 2006 إلى 2.2 عام 2007، في ضوء تراخي الطلب المحلي الذي جاء في جزء منه إثر تقلص قدرة المستهلكين على الاقتراض والرهن العقاري، مما أدى إلى تراجع أسعار العقار بدرجة كبيرة. وفي منطقة اليورو، انخفض أيضاً معدل النمو من 2.8 في المائة في عام 2006 إلى 2.6 في عام 2007، وقد ساهمت في هذا التراجع الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية نتيجة الخسائر التي تكبدتها بعض المؤسسات المصرفية والمالية في أوروبا والناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وما ترتب عنها من أزمة الائتمان المصرفي. وانخفض أيضاً معدل النمو في اليابان من 2.4 في المائة في عام 2006 إلى 2.1 في المائة في عام 2007. وضمن الدول المتقدمة الأخرى، حافظت الدول الآسيوية حديثة التصنيع على معدل نموها عند 5.6 في المائة، بينما ارتفع معدل النمو في استراليا. وبالنسبة للدول النامية، فقد استمرت كل من الصين والهند في تحقيق معدلات نمو عالية بلغت 11.4 في المائة و9.2 في المائة على التوالي في عام 2007.

ولقد تراجعت معدلات التضخم في الدول المتقدمة مقاسة بأسعار المستهلكين من 2.4 في المائة في عام 2006 إلى 2.2 في المائة في عام 2007، بينما ارتفعت معدلات التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.4 في المائة في عام 2006 إلى 6.4 في المائة في عام 2007، وذلك في ضوء استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية كالنفط والسلع الغذائية.

ولقد صاحب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي تراجع في نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ليبلغ معدل 6.8 في المائة في عام 2007 مقارنة مع نحو 9.2 في المائة في عام 2006. وقد سجلت الدول المتقدمة انخفاضاً في معدل نمو صادراتها من 8.2 في المائة في عام 2006 إلى 5.8 في المائة في عام 2007، وفي معدل نمو وارداتها من 7.4 في المائة إلى 4.2 في المائة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل نمو وارداتها من 12.5 في المائة إلى 12.3 في المائة، في حين حقق حجم صادراتها معدل نمو جيد بلغ 8.7 في المائة في عام 2007، على الرغم من تراجعها من معدل 10.8 في المائة في العام السابق.

وفي جانب المدفوعات، انخفض العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 525.2 مليار دولار في عام 2006 إلى 463.3 مليار دولار في عام 2007. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للدول المتقدمة أساساً بتراجع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 811.5 مليار دولار إلى 738.6 مليار دولار، وذلك بالرغم من تدهور عجز الحساب الجاري لدول منطقة اليورو الذي بلغ نحو 30 مليار دولار في عام 2007. أما في الدول النامية، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها من 606.7 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 630.9 مليار دولار في عام 2007. وقد ساهم في ذلك بشكل رئيسي الزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول النامية الآسيوية، وكذلك الزيادة في فائض الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط. ولقد أدى توفر البيئة الملائمة للتجارة والاستثمار في الدول النامية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك استثمارات المحافظ إلى هذه الدول وبوجه خاص في اتجاه الصين وهونج كونج والهند، وذلك بالرغم من تأثير الأزمة المالية السلبية على نمو الاقتصاد العالمي.

وبلغ الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، نحو 4,044 مليار دولار في نهاية عام 2007، أي بزيادة نسبتها 19 في المائة عن العام السابق. وقد تركزت هذه الزيادة في إجمالي الدين العام لرابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا، والتي شهدت زيادة اقتراباً من المؤسسات المصرفية والمالية لدول الفوائد المالية.

وبوجه عام، انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، بعضها بشكل مباشر مثل التطورات في أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، وتذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية، وأسعار الفائدة العالمية، وتراجع معدلات النمو وتراخي الطلب المحلي في الدول الشريكة التجارية الرئيسية للدول العربية، وبعض الانعكاسات الأخرى أثرت على اقتصادات الدول العربية بشكل غير مباشر.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

استمر الانتعاش في اقتصادات الدول العربية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 1,291 مليار دولار في عام 2006 إلى حوالي 1,472 مليار دولار في عام 2007، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 14.0 في المائة، مقارنة بحوالي 18.2 في المائة في العام السابق. أما بالأسعار الثابتة فيقدر معدل النمو بنحو 5.6 في المائة، مقارنة مع نحو 6.4 في المائة في عام 2006. وقد حققت إثنتي عشر دولة معدلات نمو حقيقي تفوق المعدلات المحققة في العام السابق، بينما انخفض النمو الحقيقي في باقي الدول في نفس العام مقارنة بالعام السابق. ولقد شهدت كل الدول العربية خلال عام 2007 تحسناً في مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع عام 2006.

وفي جانب الأسعار، فقد استمرت الاتجاهات التصاعدية لمعدلات التضخم لأسعار المستهلك في نصف عدد الدول العربية تقريباً خلال عام 2007، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطة، والذي صاحبه الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط بوجه خاص. بينما أدى ارتفاع تكلفة استيراد النفط إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط، هذا بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار صرف العملات العربية المثبتة أمام الدولار والناجمة عن تراجع الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى. وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة في عام 2007، فقد تراجعت بصورة طفيفة مساهمة الصناعات الاستخراجية التي تستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39.8 في المائة، تلاها قطاع الخدمات في المركز الثاني والذي تحسنت مساهمته في الناتج لتبلغ 37.4 في المائة، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 9.4 في المائة، والزراعة بنسبة 6.1 في المائة.

وفي جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت بصورة طفيفة نسبة الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 58.1 في المائة في عام 2007، في حين ارتفعت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 23.5 في المائة في عام 2007 مقارنة بنسبة 21.6 في المائة في العام السابق. كما سجلت حصيلة صادرات السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة نمواً أقل من نمو الواردات من السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالي 153 في المائة في عام 2006 إلى نحو 144 في المائة في عام 2007.

التطورات الاجتماعية

حققت الدول العربية تقدماً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وبشكل خاص في مجالات تخفيض حدة الفقر، وتعميم التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن التباين فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بالإنجازات في هذه

المجالات الاجتماعية لا يزال كبيراً. ففي جانب النمو السكاني، تقدر نسبة النمو بحوالي 2.4 في المائة، حيث وصل عدد سكان الدول العربية إلى 326 مليون نسمة في عام 2007. ويعتبر معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً أحد التحديات الرئيسية التي تواجه غالبية الدول العربية، للوصول إلى تركيبة سكانية مواتية للتنمية من حيث العدد والهيكل العمري. ويتميز الوضع السكاني في الدول العربية بارتفاع معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات، مما أدى إلى اتساع القاعدة الفتية من السكان. إذ تشكل نسبة السكان دون عمر 15 سنة حوالي 35.2 في المائة من إجمالي عدد السكان في معظم الدول العربية. وتمثل الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة)، حوالي 61 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وتشكل نسبة السكان فوق 65 سنة حوالي 3.9 في المائة من إجمالي السكان. وتشير الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي والمنخفضة نسبتها مقارنة بالتوزيع العمري للسكان في العديد من دول العالم إلى ارتفاع معدلات الإعاقة (أنظر التعريف في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير)، في حين يشير الحجم الكبير نسبياً لفئة السكان الأصغر سناً إلى تزايد ضغوطات الطلب على التعليم والصحة في الدول العربية.

وفي جانب المؤشرات الاجتماعية الأخرى، استمر تحسن العديد منها مع تفاوتها فيما بين الدول. وقد شمل ذلك ارتفاع معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتقليص فجوة النوع الاجتماعي في التعليم، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وزيادة نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي، وتراجع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. بالإضافة، فقد ارتفعت معدلات القراءة والكتابة بين البالغين والشباب في عدد من الدول العربية.

وبالنسبة لأوضاع القوى العاملة، فإن أعدادها تتزايد سنوياً في جميع الدول العربية حيث يقدر معدل نموها بنحو 3.2 في المائة خلال الفترة 1995-2006. وتتركز العمالة العربية في قطاع الخدمات بنسبة 55.8 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية في عام 2006، وتتنوع باقي نسبة العمالة في قطاعي الزراعة بنسبة 27.7 في المائة والصناعة بنسبة 16.5 في المائة. وتقدر حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 31.2 في المائة عام 2006. ولا تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم. وتظهر البيانات المتاحة عن البطالة في الدول العربية ارتفاع معدلاتها في الدول الأقل دخلاً، وكذلك في الدول التي تشهد عدم الاستقرار السياسي، وسجلت دول مجلس التعاون الخليجي أدنى معدلات البطالة.

التطورات القطاعية

الزراعة

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية حوالي 89.8 مليار دولار في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 11.9 في المائة، وبقيت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية) على مستوى عام 2006 تقريباً.

وقد أدت الظروف المناخية المواتية في بعض الدول خلال عام 2007 والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مثل استخدام مدخلات الإنتاج من بذور محسنة وأسمدة إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني. وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني وبدرجة أقل الإنتاج السمكي في الدول العربية.

وفي جانب تجارة السلع الزراعية، تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 11.5 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 10.1 مليار دولار في عام 2005، في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى 36.6 مليار دولار مقارنة بنحو 35.7 مليار دولار خلال الفترة نفسها. واستمر العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية حيث بلغ 25 مليار دولار في عام 2006. وبالنسبة للتجارة في السلع الغذائية الرئيسية، فقد ارتفع العجز الغذائي العربي بصورة ضئيلة إلى 18.1 مليار دولار في عام 2006. وقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب بمختلف أنواعها والبقوليات والفواكه واللحوم والبيض، فيما حصل تراجع في نسبة الاكتفاء الذاتي في السكر والزيت والألبان ومنتجاتها. واستمرت الدول العربية في تحقيق اكتفاء ذاتي في الأسماك.

الصناعة

استمر تحسن أداء قطاع الصناعة في الدول العربية للعام الخامس على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي عام 2007 حوالي 724 مليار دولار مقارنة بحوالي 643 مليار دولار في عام 2006، مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 12.5 في المائة. وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة ضئيلة في عام 2007 لتبلغ 49.2 في المائة مقارنة بنسبة 49.8 في المائة في عام 2006. ولقد تراجعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من 40.5 في المائة عام 2006 إلى 39.8 في المائة عام 2007. أما الصناعات التحويلية فقد حقق ناتجها نمواً بلغ معدله حوالي 14.6 في المائة في عام 2007، غير أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ظلت عند مستواها (9.4 في المائة) لعام 2006.

وقد شهد القطاع الصناعي عدة تطورات مهمة في الدول العربية خلال عام 2007. ففي مجال الصناعة الاستخراجية النفطية تم إطلاق جولات للمشاركة في عمليات التنقيب والإنتاج للنفط والغاز في عدة دول عربية من بينها ليبيا والجزائر واليمن. وفي مجال الصناعة الاستخراجية غير النفطية، تم توقيع اتفاقية الشروط الأساسية التي سيتم بموجبها استغلال ترسبات الفوسفات الواقعة شمال السعودية.

وبالنسبة للصناعة التحويلية، فقد شهد عام 2007 دخول خطط التوسع في الطاقات الإنتاجية مرحلة الإنتاج في بعض الصناعات منها مواد البناء والحديد والصلب. ولم تحدث تغييرات تذكر في طاقات التكرير، بينما استمرت الجهود الرامية إلى تعظيم الاستفادة من الثروات الهيدروكربونية واستخدام الغاز الطبيعي كقائم للصناعة البتروكيمياوية وصناعة الألمنيوم. وقد بدأ خلال العام تصدير الغاز الطبيعي من قطر إلى الإمارات من خلال مشروع دولفين. ولا

تزال صناعة المنسوجات والملابس في الدول العربية تعمل جاهدة للمحافظة على موقعها في السوق العالمية في مواجهة المنافسة الشديدة من دول جنوب وشرق آسيا. وتتميز المنتجات الصناعية لبعض الدول العربية بتنافسية مقبولة من بينها: الزيوت، والشحوم، والكيماويات، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، ومنتجات مواد البناء.

النفط والطاقة

شهد عام 2007 استمرار الارتفاع الملحوظ في المؤشرات الرئيسية لسوق النفط العالمية، كالإمدادات والطلب والمخزونات والأسعار. كما تميز العام كذلك بالارتفاع المتواصل في أسعار النفط جراء تضافر عدة عوامل ظلت سائدة منذ العام السابق كالاختناقات في طاقات التكرير والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط وارتفاع الطلب العالمي على النفط. وأدى الارتفاع في الأسعار بدوره إلى تنشيط قطاع الاستكشاف والبحث عن احتياطات جديدة على المستوى العالمي خلال العام وخاصة في مناطق المياه الصعبة كالمياه العميقة جداً، مما قاد إلى تحقيق العديد من الاكتشافات النفطية والغازية، وتبعاً لذلك تم تحقيق زيادات طفيفة في الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي. وقد ازداد عدد الفرق العاملة بالمسح الزلزالي عالمياً في مجال التنقيب والاستكشاف بنسبة 19 في المائة خلال عام 2007 لترتفع نتيجة لذلك النشاط مع إعادة تقييم الحقول المكتشفة، تقديرات احتياطي النفط عالمياً بنسبة 1.1 في المائة وتقديرات الاحتياطي العالمي من الغاز بنسبة 4 في المائة.

واتسم عام 2007 أيضاً بوصول إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام ومكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) إلى مستوى قياسي حيث بلغ 86 مليون ب/ي، وارتفاع الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة ليصل إلى 11.1 مليار طن مكافئ نفط سنوياً. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 35.6 في المائة من إجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة حيث بلغت حصة الفحم نحو 28.6 في المائة والغاز الطبيعي 23.8 في المائة والطاقة الكهرومائية نحو 6.4 في المائة والطاقة النووية 5.6 في المائة.

وفي ظل هذه الظروف، فقد شهدت الدول العربية نشاطاً مكثفاً في مجال الاستكشاف خلال عام 2007 حيث حققت 51 اكتشافاً نفطياً وغازياً مما ساهم في استمرار استحوادها على نصف تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط و29 في المائة من احتياطات الغاز الطبيعي. واستأثر إنتاج الدول العربية من النفط الخام والبالغ 22.1 مليون ب/ي في عام 2007، بما يزيد بقليل عن ربع الإنتاج العالمي. وبلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق نحو 386.8 مليار متر مكعب في عام 2006 لترتفع بذلك حصة الدول العربية منه إلى نحو 13 في المائة من الإجمالي العالمي.

وإزداد استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2007 بمعدل قدره 4.2 في المائة، ليصل الطلب على مصادر الطاقة المختلفة إلى 9.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً مقارنة بحوالي 9.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً في عام 2006. ومثل النفط المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية حيث استأثر بنسبة 53.9 في المائة من استهلاكها

من الطاقة في عام 2007، تلاه الغاز الذي بلغت حصته 43.5 في المائة من إجمالي الاستهلاك خلال العام. وفي المقابل، تلعب مصادر الطاقة الأخرى، وهي الطاقة الكهرومائية والفحم دوراً ثانوياً ومتناقصاً إذ لم تتجاوز حصتهما معاً 2.5 في المائة من الإجمالي خلال عام 2007.

وفيما يتعلق بأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2007 بنسب متفاوتة، مما أدى إلى زيادات ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية بلغت نسبتها 7.4 في المائة، وذلك على الرغم من انخفاض إنتاج النفط لإجمالي الدول العربية خلال العام بنسبة 4.7 في المائة مقارنة بعام 2006.

التطورات المالية

استمرت الموازنات الحكومية في الدول العربية كمجموعة في تحقيق فوائض خلال عام 2007، وللعام الخامس على التوالي، مع وجود تباين في الأداء بين الدول. ففي الوقت الذي حققت فيه غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط فوائض مالية كلية ملحوظة، ارتفع مستوى العجز الكلي في بقية الدول العربية مع وجود استثناءات قليلة. وتعكس الأوضاع المالية الكلية التطورات التي حدثت في جانبي الإيرادات والإنفاق. ففي جانب الإيرادات، التي ارتفعت خلال عام 2007 بنسبة 5.3 في المائة لتبلغ نحو 521.4 مليار دولار، فقد شهد مستواها ارتفاعاً في غالبية الدول عاكساً بذلك استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال العام في حالة الدول المصدرة للنفط، وارتفاع الإيرادات الضريبية، خاصة في حالة الدول التي تمثل الإيرادات الضريبية جزءاً مهماً من إيراداتها. ويشار إلى أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت بالنسبة للدول العربية كمجموعة بنحو 1.7 في المائة والإيرادات الضريبية بنحو 13.8 في المائة خلال العام.

أما في جانب الإنفاق، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق في الدول العربية كمجموعة بنحو 22 في المائة خلال عام 2007 عاكساً الزيادة في شقي الإنفاق الجاري والاستثماري بنحو 17 في المائة و31 في المائة على التوالي. وقد كان هناك أيضاً تبايناً في نسبة ارتفاع الإنفاق بين الدول المصدرة الرئيسية للنفط وبقية الدول العربية. وبالنسبة للمديونية الداخلية، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع بسيط في حجمها حيث بلغت نحو 174.5 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 35.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ أن الدول المصدرة الرئيسية للنفط وتلك التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها قد استفادت من استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال الأعوام القليلة الماضية حيث تمكنت من تقوية موازاناتها العامة وتخفيض اعتمادها على المصادر الخارجية للاستدانة. وفي المقابل، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى خلق ضغوط متزايدة على الموازنات العامة في الدول المستوردة الصافية للنفط جراء ارتفاع الإنفاق فيها بوتيرة عالية خلال السنوات القليلة الماضية. غير أن المجموعتين من الدول العربية المذكورة أعلاه قد اتبعتا بشكل عام سياسات وإجراءات لمواجهة التحديات المتباينة خلال هذه الفترة. ففي الوقت الذي ركزت فيه غالبية دول المجموعة الأولى على إنفاق جزء كبير من

عواندها النفطية على البنية التحتية وبرامج النهوض بالخدمات الاجتماعية والموارد البشرية وتنويع مصادر الدخل، فقد وظفت دول المجموعة الثانية العوائد الضريبية مع بعض الانضباط في الإنفاق، للتخفيف من آثار الإعانات المتزايدة لدعم تكاليف الوقود والغذاء والارتفاع في الأجور والرواتب. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن تطورات تكاليف الإعانات خلال السنوات الخمس الماضية شكلت تحدياً كبيراً لعدد من الدول في الوقت الحالي، يأتي على رأسها الدول المستوردة الصافية للنفط، والتي بالرغم من جهودها لضبط الأوضاع المالية فقد أصبحت الإعانات تمثل في عام 2007 عبئاً كبيراً على موازنتها العامة. وبشكل عام، تعد الأوضاع المالية جيدة في بعض الدول العربية ومقبولة في البعض الآخر، غير أن تزايد احتمالات حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي وما قد يترتب عنه من آثار سلبية على إيرادات هذه الدول وتراجع في أوضاعها المالية يدعو إلى توخي الحذر.

التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية

في المجال النقدي، شهدت السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة نمواً بلغ معدله نحو 24.1 في المائة خلال عام 2007 مقابل نسبة 20.8 في المائة خلال عام 2006. ويعكس ذلك استمرار ارتفاع الموجودات الأجنبية والتوسع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وبالنسبة للدول العربية التي تتبع نظم تثبيت سعر الصرف أمام الدولار، فقد انخفضت أسعار الفائدة فيها في الوقت الذي ازدادت خلاله حدة الضغوط التضخمية. وقد سعى عدد من الدول العربية إلى مقاومة هذه الضغوط التضخمية والحد من طفرة السيولة المحلية من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي عدة مرات. أما في بقية الدول العربية، فقد بقيت أسعار الفائدة مستقرة نسبياً على المستوى الذي سجلته أواخر عام 2006.

وبالنسبة للتطورات المصرفية، تشير بيانات الميزانية المجمع للمصارف التجارية العربية إلى التوسع في نشاطها خلال عام 2007، حيث ارتفع كل من إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع والقروض المصرفية. ويأتي هذا التطور مدعوماً بطفرة السيولة النقدية الناتجة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية والإيرادات الناجمة عن إنتاجه في الدول المصدرة للنفط وتدفق جزء من هذه الإيرادات إلى الدول العربية غير المصدرة للنفط. كما تأتي التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2007 في إطار مواصلتها لمسيرة تطوير وإصلاح مؤسساتها المصرفية والمالية من خلال قيامها بتحديث الإطار التنظيمي والتشريعي ومراجعتة دورياً بما يواكب التوجهات الدولية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والرقابة وتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة الدولية وزيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية الأخرى وبما يعزز موقعها محلياً ودولياً.

أما فيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية العربية، فقد تحسن الأداء الكلي لأسواق المالية العربية بوجه عام خلال عام 2007، حيث ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الخاص بأداء أسواق الأوراق المالية العربية. ويعزى هذا التحسن إلى استمرار الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير أسواق الأوراق المالية فيها وذلك من خلال تنفيذها إستراتيجيات تستهدف تطوير سوق رأس المال بصفة عامة، وتنميته وحماية المستثمرين والحد من المخاطر غير

التجارية، وكذلك من خلال الاهتمام بضرورة إتباع المعايير الدولية المطبقة في أسواق الأوراق المالية العالمية ودعم ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية العربية.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية الحكومية، فقد استمر الاتجاه التصاعدي للاستثمارات في سندات الحكومة وأذونات الخزينة في عدد من الدول العربية. غير أن أسواق السندات الحكومية وأذونات الخزينة في العديد من الدول العربية في حاجة إلى تطوير أسواق ثانوية لزيادة سيولة وكفاءة السندات الحكومية وبما يسهم في زيادة تنوع الأدوات الاستثمارية وانخفاض مستوى المخاطر.

التجارة الخارجية والبيئية

استمرت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية في تحقيق معدل نمو مرتفع للعام الخامس على التوالي. فقد ساهم الارتفاع المتواصل في أسعار النفط الخام العالمية نمو الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 16.1 في المائة في عام 2007، بحيث زادت حصتها في الصادرات العالمية بصورة طفيفة إلى 5.7 في المائة. أما الواردات العربية الإجمالية، فقد نمت بنسبة 32.8 في المائة متجاوزة ضعف معدل النمو في الصادرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمتها في الواردات العالمية إلى 3.5 في المائة. ويعود النمو الكبير في الواردات العربية الإجمالية مقومة بالدولار إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي تمخض عنه ارتفاع أسعار جزء كبير من الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية والسلع الوسيطة.

وفيما يخص التبادل التجاري مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد سجلت الصادرات العربية إلى كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة واليابان انخفاضاً بدرجات متفاوتة في عام 2007 نتج عنه تراجع حصصها في الصادرات العربية الإجمالية، في حين ارتفعت حصة الصين في هذه الصادرات. وفيما يتعلق بمصادر الواردات العربية، فقد نمت الواردات العربية من جميع الشركاء الرئيسيين وأدت محصلة التغيرات إلى زيادة حصة كل من الاتحاد الأوروبي والصين في الواردات العربية الإجمالية، وإلى تراجع حصة اليابان بشكل طفيف وبقاء حصة الولايات المتحدة في المستوى نفسه. ويذكر أن الاتحاد الأوروبي لا يزال الشريك التجاري الأول للدول العربية بحصة بلغت 18.3 في المائة و36.0 في المائة في الصادرات والواردات العربية على التوالي في عام 2007.

وعلى صعيد التجارة البيئية العربية، فقد نمت الصادرات البيئية العربية بنسبة أقل من الصادرات العربية الإجمالية. كما هو الأمر كذلك بالنسبة للواردات البيئية العربية مما أدى إلى تراجع حصة التجارة البيئية العربية في التجارة العربية الإجمالية إلى 10.2 في المائة في عام 2007.

أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية، فقد استمر الوقود المعدني في تبوأ المركز الأول في هيكل الصادرات مستحوذاً على حوالي ثلاثة أرباع قيمة الصادرات العربية تبعته المصنوعات والآلات ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية. أما بالنسبة لهيكل الواردات، فقد حلت الآلات ومعدات النقل في المركز الأول في الواردات العربية الإجمالية، تلتها المصنوعات ثم الأغذية والمشروبات.

وفيما يتعلق بتنافسية الصادرات العربية، فإن هناك تبايناً في الأداء حسب المؤشر المستخدم لقياسها كما أن هناك تبايناً فيما بين الدول. غير أنه وعند الاستناد إلى بعض المؤشرات الشائع استخدامها، لقياس التنافسية مثل تنوع السلع التصديرية أو مؤشر تركزها، فإن البيانات تدل على تحسن في تنافسية الصادرات في بعض الدول العربية غير المصدرة للنفط. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال تنافسية الصادرات في الدول العربية أقل من مثيلاتها في الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة.

وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد توصلت الدول الأعضاء إلى الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية على أسس تفصيلية لمجموعة ثانية من السلع وليتم العمل بها مع بداية عام 2008 مع فترة انتقالية تستمر إلى منتصف العام نفسه.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

شهدت موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2007، زيادة الفوائض المسجلة في الميزان التجاري لهذه الدول كمجموعة لتبلغ 321.1 مليار دولار، وذلك في ضوء ارتفاع الصادرات النفطية. غير أن الفوائض في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة تراجعت بنسبة 6.5 في المائة في عام 2007 مقارنة بزيادة نسبتها حوالي 30 في المائة في العام السابق. وكذلك تراجعت نسبة أرصدة الموازين الجارية إلى 16.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مقابل 19.6 في المائة في العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى التحسن الملحوظ في وضع الحساب الرأسمالي والمالي إلى تحقيق فائض كلي في ميزان المدفوعات وإلى زيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لتبلغ حوالي 462.5 مليار دولار في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 42.3 في المائة مقارنة بعام 2006.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة 9.2 في المائة في عام 2007، بعد أن تراجع خلال عامي 2005 و2006. وقد تأثر الدين العام الخارجي في عام 2007 بعدة عوامل أهمها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، واستمرار ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية. أما قيمة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة فقد تراجعت بشكل حاد بعد أن بلغت ذروتها في عام 2006 جراء قيام الجزائر بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية.

وفيما يخص مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد جاءت إيجابية حيث تحسن كل من مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2007. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة المديونية العامة الخارجية، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 27.9 في المائة في عام 2006 إلى 26.1 في المائة في عام 2007. كذلك، شهدت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً حاداً من 13.6 في المائة في عام 2006 إلى 6.4 في المائة في عام 2007.

وفيما يخص تطورات أسعار صرف عملات الدول العربية عام 2007، فقد أدى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في الأسواق العالمية نتيجة تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي إلى انخفاض أسعار صرف العملات العربية المثبتة أمام الدولار. مما ساهم في زيادة التضخم، من خلال ارتفاع أسعار الواردات خاصة من الاتحاد الأوروبي. إلا أن عملات بعض الدول العربية قد تحسنت قيمتها مقابل الدولار، وهي العملات التي تتأثر بتطورات أسعار صرف اليورو. وتجدر الإشارة إلى أن قدرة تنافسية صادرات الدول العربية قد تحسنت في معظمها، باستثناء قطر التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الضغوط التضخمية والسودان الذي أنهى علاقة الربط مع الدولار والتي صاحبها ارتفاع قيمة الجنية السوداني.

تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية

يتناول فصل المحور لهذا العام التطورات التي حصلت في القطاع المصرفي في الدول العربية في الأعوام القليلة الماضية، من خلال استعراض الملامح الرئيسية وتحليل بعض مؤشرات الأداء المالي للمصارف العاملة في الدول العربية. ثم يلقي الفصل الضوء على إجراءات الإصلاح الهيكلي التي قام عدد من الدول العربية بتنفيذها، الأمر الذي ساهم في التحسن النسبي لملاءة وسلامة القطاع المصرفي في هذه الدول. ويختتم الفصل بإبراز بعض التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الدول العربية والتي يتعين مواجهتها.

ففي جانب تطور حجم القطاع المصرفي مقاساً بنسبة إجمالي الموجودات والودائع المصرفية والائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان مسائراً لوتيرة النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية. كذلك فإن المسار الموجب لحجم القطاع المصرفي كان أكثر ارتباطاً بتطور الناتج المحلي الإجمالي منذ أواخر التسعينات، مما يشير إلى أن القطاع المصرفي يتسم بدرجة عالية من المرونة تجاه التقلبات في النشاط الاقتصادي في الدول العربية. وفيما يتعلق بهيكل القطاع المصرفي من حيث الأنشطة الأساسية، فلا تزال المصارف التجارية التقليدية تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية كمجموعة حيث استحوذت على حوالي 79 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية في عام 2006. وتعتبر المصارف الإسلامية من أسرع المصارف نمواً في الدول العربية وتأتي في المرتبة الثانية من حيث أهمية موجوداتها بنسبة 12 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية. أما المصارف المتخصصة

الأخرى، وهي مصارف موجهة لقطاعات وفئات اقتصادية معينة، وتوفر التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة والاجتماعية للأفراد والمؤسسات الصغيرة، فقد شكل حجمها نسبة 9 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية.

وفي جانب تحليل أداء وسلامة المصارف العربية، فقد تحسنت معدلات كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر في غالبية الدول العربية، كذلك تحسنت أوضاع القروض المتعثرة في غالبية الدول العربية، على الرغم من بقاءها في مستويات مرتفعة نسبياً في بعض الدول العربية. وبالمقارنة مع الدول الأخرى، فإن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الدول العربية تعتبر مرتفعة مقارنة بالدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا. وفيما يتعلق بمؤشرات ربحية القطاع المصرفي، يلاحظ أن نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي للمصارف تعتبر منخفضة نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أنها لا تزال مرتفعة في عدد من الدول العربية الأخرى.

وبوجه عام، وعلى الرغم من تحسن أداء المصارف في الدول العربية كمجموعة، إلا أن هذه المؤشرات تتباين فيما بين هذه المصارف. ويعزى ذلك إلى تفاوت أوضاع قطاعاتها المالية والمصرفية ودرجة تطورها، حيث يبرز التحليل التفوق النسبي في أداء المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يعزى إلى انتهاج هذه الدول سياسات اقتصادية متحررة، أسهمت في نمو القطاع المصرفي وتوسيع الوساطة المالية واستخدام التقنية والمهارات المتطورة.

أما فيما يتعلق ببقية الدول العربية، فقد اتسم أداء القطاع المصرفي فيها بمستوى تحسن أقل نسبياً، وبوجه خاص في الدول العربية التي طبقت إصلاحات هيكلية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي لا زالت جوانب عديدة من هذه الإصلاحات تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصرفي كفاء ومتطور. وفي هذا الصدد، فقد استهدفت جهود الإصلاح الهيكلي في القطاع المصرفي التي بذلتها تلك الدول تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود الكمية والإدارية على الائتمان، وتطوير أدوات السياسة النقدية، واستقلالية البنك المركزي، وتعزيز الجوانب الرقابية والإشرافية على المصارف، ودعم حوكمة المؤسسات المصرفية والمالية، وتطوير البنية الأساسية المصرفية.

ومن جانب آخر، فإن ظاهرة عولمة النظام المصرفي والمالي أصبحت عاملاً مهماً في تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي المحلي من خلال فتح الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية وتواجد المصارف الأجنبية في الأسواق المحلية، والتي تستقطب معها المهارات والابتكارات المالية والاستثمار الأجنبي وبما يعزز المنافسة وبالتالي خفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، ارتكزت جهود الدول العربية لفتح الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية على مستويين رئيسيين، يتعلق أولهما بالجهود الفردية التي بذلتها الدول العربية لاستقطاب المصارف الأجنبية بشروط تضمن استفادة اقتصاداتها وتقليل المخاطر المتوقعة من تواجدها في السوق المحلية. وأما المستوى الثاني، فيتعلق في الشق الأول منه بالالتزامات التي قدمتها الدول العربية لفتح عدد من الخدمات المصرفية للمنافسة الأجنبية،

في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ويشير التقييم العام للالتزامات الدول العربية في هذا الإطار أنها قامت بفتح عدد محدود من أنشطة الخدمات المصرفية للمنافسة الأجنبية. ويتعلق الشق الآخر بالتزامات بعض الدول العربية التي تعهدت بها في إطار اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بموجبها تسمح هذه الدول بفتح معظم الخدمات المصرفية أمام موردي الخدمات المصرفية من الولايات المتحدة. ولا يزال تنفيذ هذه الاتفاقيات في مراحله الأولى.

ويختتم الفصل بإبراز بعض التحديات التي تواجه الدول العربية في تطوير قطاعاتها المصرفية لتلعب دوراً أكثر فاعلية في أسواقها المالية وتسمح بتنويع الابتكارات المصرفية وتدعم إدارة المخاطر، وإتباع أفضل المعايير الدولية في الرقابة المصرفية والإشراف، وتحسين البنية الأساسية كتسريع إقامة نظم دفع وتسوية حديثة ومتطورة، والتي تشكل جميعها متطلبات للارتقاء بالقطاع المصرفي العربي.

العون الإنمائي العربي

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 3.5 مليار دولار في عام 2007، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 7.5 في المائة، مقارنة بالعام السابق. وتقدر نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية (الإمارات والسعودية والكويت) بحوالي 0.4 في المائة عام 2007، وهي النسبة نفسها في عام 2006. ولقد بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية المانحة خلال الفترة 1970-2007 حوالي 132 مليار دولار، قدمت منها دول الخليج العربية حوالي 125 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 94.7 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية، بينما ساهمت الدول العربية الأخرى بحوالي 7 مليار دولار.

كما واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق جهودها في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية وتقديم الدعم لموازن المدفوعات، حيث بلغ إجمالي التزامات عملياتها التمويلية حوالي 4.7 مليار دولار في عام 2007 وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة 59.8 في المائة في عام 2007 مقارنة بنسبة 65.2 في المائة في عام 2006.

ويعتبر العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل المساعدات العربية الإنمائية معظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتعطي أهمية خاصة لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية من أجل دعم الكيان الاقتصادي العربي. وقد اكتسبت الدول العربية المانحة، خلال حوالي نصف قرن، خبرة كبيرة في هذا المجال، وأقامت شبكة من علاقات التعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة تمكنت فيها مختلف الأطراف من التعاون في تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية التي تقدمها. كما أسهمت الدول العربية المانحة في

إبراز قضايا وأولويات التنمية العربية على ساحة العون الإنمائي الدولي. وقد سجلت المساعدات الإنمائية العربية في عدد من السنوات مستويات مرتفعة تجاوزت نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة لتوفيره كمساعدات إنمائية للدول النامية. وللمساعدات الإنمائية العربية خصوصية تميزها عن المساعدات الدولية، كونها تعتمد على مصدر ناضب وهو النفط، علاوة على كونها مقدمة من دول نامية إلى دول نامية أخرى.

التعاون العربي في قطاع السياحة

تشكل خدمات السياحة إحدى أهم مصادر الدخل للاقتصاد في العديد من الدول العربية، حيث تمثل إحدى المكونات الرئيسية لصادرات الخدمات والتي تؤثر بصورة كبيرة على ميزان المدفوعات. وتمثل أيضاً السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتمتلك الدول العربية مقومات سياحية كبيرة من الممكن أن تؤهلها لتكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح. إلا أن حصة السياحة العربية لا تتجاوز نسبة 5 في المائة من السياحة العالمية، وهي لا تتناسب مع ما يزخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدركت الدول العربية أهمية قطاع السياحة في تعزيز النمو الاقتصادي وفي الإقلال من حدة الفقر وفي تخفيض معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بها إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بالتعاون العربي في هذا المجال إحدى أولوياته.

وتتعدد أشكال التعاون العربي في قطاع السياحة، حيث بدأ التعاون في المجال السياحي بإبرام الاتفاقيات السياحية الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية، ثم تحول بعد ذلك إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية، حيث تم إنشاء المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 1997، في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك لتعزيز السياحة العربية البينية، وتنمية قطاع السياحة وتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية. ويتعاون المجلس الوزاري العربي للسياحة مع عدد من المنظمات والاتحادات العربية والدولية وذلك لإنجاز مهامه.

الاقتصاد الفلسطيني

شهد عام 2007 استمرار تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتيجة لتضايف العوامل الداخلية والخارجية غير المواتية خلال العام، وأهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لاسيما ما يتعلق بتضييق مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار والسيطرة على نحو 85 في المائة من موارد المياه الفلسطينية، إضافة لما عانتها الأراضي الفلسطينية من الانقسام الداخلي. كما شهد عام 2007 ارتفاع مستويات الفقر بين

الفلسطينيين إلى مستويات قياسية وخاصة في قطاع غزة، الذي بلغت نسبة الفقر فيه نحو 80 في المائة. كما أدت القيود الإسرائيلية على المعابر خاصة في النصف الثاني من عام 2007 إلى ندرة السلع في الأسواق وارتفاع معدلات التضخم.

وقد تزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطيته للاستهلاك الكلي، فارتفع الاستهلاك إلى نحو 151 في المائة من الناتج المحلي في عام 2007 مقابل بلوغه نسبة 138.5 في المائة في عام 2006، ونسبة 127.3 في المائة في العام 2000، مما يشير إلى تزايد القصور في قدرة الناتج المحلي الإجمالي على توليد ادخار محلي يسهم في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد شهدت المالية العامة بعض التحسن اقتصر على الضفة الغربية بعد قيام الجهات المانحة بتقديم مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية وضغوطها على إسرائيل لتحويل العوائد الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية. وقد مكن هذا الوضع السلطة الفلسطينية من دفع الجزء الأكبر من رواتب القطاع العام المتأخرة.